مصادر التمويل

قال مسؤول اردني كبير ان الحكومة الاردنية تنظم في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل مؤتمراً دولياً تدعى اليه الدول الصناعية لبحث «الافكار» المتعلقة بتمويل مشروعات التنمية في الاراضي المحتلة. واضاف ان الحكومة الاردنية تلقت «ردوداً ايجابية ومشجعة من دول أوروبية عدة، دعيت الى الاسهام في ' تمويل' هذه المشروعات» (**الفجر**، ١٩٨٦/٨/٦). وذكر بعض المصادر ان موظفين أردنيين وآخرين اسرائيليين اجتمعوا في أوروبا، مؤخراً، في محاولة مشتركة لاقناع الولايات المتحدة الاميركية بتأييد خطة الاردن في الضفة الغربية والقطاع، حيث وافقت اميركا، في اعقاب هذه الاجتماعات، على تقديم ٦٠٠ الف دولار، كمساهمة رمزية في هذه الخطة. وافادت مصادر صحافية اسرائيلية بان الولايات المتحدة الاميركية استجابت، مؤخراً، لضغوطات من جهات مختلفة، بهدف مساعدة الاردن، ومنحه الاموال، من أجل توظيف استثمارات، وتمويل الخطة الخمسية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلم ان السلطات الاردنية طلبت من الولايات المتحدة مبلغ ٥٠ مليون دولار، وتعمل على تجنيد بقية الاموال لهذه الخطة من دول الخليج. ولكن واشنطن ما تزال تنظر الى الخطة الاردنية بتحفظ؛ لهذا، فانه من المشكوك فيه ان تنجح الحكومة الاردنية في تجنيد الاموال المطلوبة للخطة (**الشعب**، القدس، ١٩٨٦/٧/٢١؛ نقلاً عن **عل همشمار**).

من جهة اخرى، وافق وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين (١٩٨٦/٧/١٩)، على مشروع تقوم المانيا الاتحادية (الغربية) بمقتضاه، بارسال اموال الى الضفة الغربية من طريق الاردن. وذُكر ان رابين بارك الفكرة، في اثناء لقائه بعضوين من البرلمان الالماني الاتحادي، واعرب عن استعداده للنظر في امكان تسهيل الرقابة الاسرائيلية على عملية ادخال الاموال الى الضفة الغربية، في حال تنفيذ هذا المشروع الذي يأتي بناء على طلب مباشر من الاردن. وكان الامير حسن طلب من المسؤولين الالمان، في اثناء زيارته الاخيرة الى المانيا، تقديم المساعدات الى الاردن من اجل تطوير الخدمات في الضفة والقطاع (**المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **هآرتس**).

في ما يتعلق بالولايات المتحدة الاميركية، اتضح فيما بعد انها خفضت من تحفظاتها تجاه الخطة الاردنية. فقد اعلنت انها قررت منح الاردن مساعدات مالية لاستخدامها في مشاريع انمائية في الاراضي المحتلة. جاء ذلك على لسان المتحدث باسم الخارجية الاميركية، برنارد كالب، الذي قال ان هذه المساعدات ستصل الى ٤,٥ مليون دولار، اضافة الى مبلغ ١٤ مليون دولار صودق على تقديمه خلال العام الحالي (١٩٨٦) للفلسطينيين في الضفة والقطاع، من خلال القنصلية الاميركية في القدس ومن طريق منظمات خاصة (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٨/١). فهناك خمس جمعيات «تطوعية» اميركية تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، هدفها تقديم مقترحات الى المسؤولين الاميركيين في واشنطن للمصادقة عليها. ويذكر ان مشاريع التنمية الاميركية بدأت العام ١٩٧٥ (موريس درايبر، محاضرة في معهد ترومان في الجامعة العبرية، **الاتحاد**، حيفا، ١٩٨٦/٧/٢٠).

على الرغم من هذه التفاؤلات، «فان هناك تقديرات تقول ان الملك [حسين] لن ينجح في تأمين الاموال اللازمة لخطته. وحتى لو تمّ له ذلك، فان سلطات الاحتلال لن تسمح بتوظيفها في الضفة والقطاع. فهذه السلطات لم تخف، أبداً، نواياها الحقيقية تجاه هذه المناطق وتجاه سكانها، وهي نوايا قائمة على تهجير القسم الاكبر من اهالي الضفة الذين يزيد عددهم على ٨٥٠ الف نسمة وعلى التخلص منهم بكل وسيلة» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٧/٢٢). وهو «ما لا يريده الملك الذي بات يخشى ان تقوم سلطات الاحتلال بترحيل جماعي لعرب الضفة الغربية والقطاع الى الاردن، وتأثير ذلك في مستقبل عرشه» (**جيروزاليم بوست**، ١٩٨٦/٧/٢١).

وهكذا تصطدم الخطة بعقبتي التمويل ورفض سكان الضفة الغربية لها بسبب وعيهم الابعاد السياسية الكامنة وراءها. ففي ما يتعلق بالاولى، يعترف الملك حسين نفسه بان «ليس لدينا الكثير